SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
YEF
المنتدى الإقتصادي اليمني

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

أكتوبر 2025

economicmedia
economicmedia.net

المحتويات

مقدمـــة 3

أبـــرز الأخبـــار والمؤشـــرات 4

1 -إجـــراءات مجلـــس القيـــادة الرئاســـي والحكومـــة اليمنيـــة والبنـــك المركـــزي اليمنـــي والمســـتجدات ذات الصلـــة: 4-5

2 المســـتجدات المتعلقـــة ببيئـــة الأعمـــال والقطـــاع الخـــاص اليمنـــي: 6-7

3 أخبـــار ذات طابـــع إنســـاني وتنمـــوي واقتصـــادي: 8-9

تحليل المشـهد الاقتصـادي خـلال شـهر أكتوبـر..... 10-11

أسـعار الصـرف 12

استشـــراف المرحلـــة المقبلـــة 13

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بهدف تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن، وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على حياة المواطنين.

وتغطي النشرة بانتظام أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، مثل تحركات أسعار الصرف، إلى جانب القرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي.

بالإضافة إلى تغطية أهم مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها في اليمن. كما تقدم تحليلات مهنية ومعمّقة تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية وربطها بسياقاتها المختلفة، بما يجعلها مرجعًا موثوقًا للباحثين وصنّاع القرار وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي.

المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

أولاً: إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

مجلس القيادة الرئاسي يقر خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة المقدمة من رئيس الوزراء بهدف ضبط الموارد العامة، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتضمن القرار كافة الوحدات الاقتصادية والمصالح الإيرادية بتوريد كامل الإيرادات المركزية إلى حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي اليمني وفروعه، وإغلاق أي حسابات حكومية لدى البنوك التجارية أو الأهلية، واعتماد نموذج موحد للتوريد يضمن الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى منع أي صرف للموارد العامة خارج الإجراءات القانونية، ومنع تدخل المحافظين في المنافذ الجمركية أو منح إعفاءات وفرض رسوم غير قانونية، وكذلك تحرير سعر صرف الدولار الجمركي وتوحيد أسعار المشتقات النفطية.

رئيس الوزراء اليمني يقوم بجولة خارجية للحصول على الدعم لحكومته حيث التقى بالرئيس الإماراتي في أبو ظبي وقيادة المملكة العربية السعودية، وناقشت اللقاءات مستجدات الأوضاع في اليمن وجهود الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والخدمية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

الحكومة اليمنية في عدن تعلن البدء بصرف المرتبات المتأخرة للقطاعين المدني والعسكري في البلاد، ضمن ما أسماه مصدر حكومي، بخطة تضمن انتظام الصرف شهرياً وتصفية الأشهر المتأخرة تدريجياً، بالتوازي مع إصلاحات مالية وهيكلية لتحقيق الاستدامة وتحسين أوضاع الموظفين.

البنك المركزي اليمني ووزارة المالية يعقدان لقاء مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى اليمن في العاصمة الأمريكية واشنطن لمناقشة دعم جهود الحكومة في التعافي الاقتصادي في اليمن.

نائب وزير المالية ومحافظ البنك المركزي اليمني يبحثان في واشنطن، مع رئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي، مستوى تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة. وتطرق اللقاء، إلى ملف معالجة المديونية على الجمهورية اليمنية تجاه صندوق النقد العربي، وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين الحكومي والصندوق، ومواصلة دعم الصندوق لجهود تنفيذ برنامج الإصلاحات وتحقيق النتائج الإيجابية على صعيد تحقيق وتعزيز استقرار وتعافي الاقتصاد الوطني.

مصلحة الجمارك في عدن تنفي الأنباء المتداولة بشأن رفع سعر الدولار الجمركي، وتقول «إن سعر الدولار الجمركي والرسوم الجمركية ثابتان ولم يتغيرا، ولا صحة لشائعات رفع التعرفة الجمركية بنسبة 100بالمائة «.كما أضافت أن تأخر الشاحنات في بعض المنافذ لا

اللجنة الوطنية لتمويل وتنظيم الواردات تناقش تقارير الوحدة الفنية التابعة للجنة حول مستوى تنفيذ الآلية التنفيذية لطلبات تمويل الاستيراد المقدمة من البنوك وشركات الصرافة، إضافة إلى تقارير ميدانية من مصلحة الجمارك والغرفة التجارية بشأن سير العمل في المنافذ البرية والبحرية. كما شددت اللجنة على أهمية التطبيق الصارم للآلية التنفيذية الخاصة بتمويل الاستيراد في جميع المنافذ، بما يضمن الشفافية وحماية الاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المجتمع الدولي في النظام المالي اليمني.

الحكومة اليمنية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يوقعان اتفاقيتين تنمويتين ومذكرة تفاهم في قطاعَي الكهرباء والأمن، إلى جانب اتفاقية لدعم عجز الموازنة العامة للدولة.

وزير الصناعة اليمني يبحث مع منظمة التجارة العالمية، التعاون بين اليمن ومنظمة التجارة العالمية وتوسيع الشراكة في مجالات السياسات التجارية وبناء القدرات، بما يسهم في دعم جهود التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

في اجتماع ضم أعضاء مجلس القيادة الرئاسي ورئيس الوزراء ومحافظي المحافظات؛ مجلس القيادة يؤكد على أهمية وحدة القرار والأداء بين المركز، والمحافظات تمثل ركيزة أساسية لتعزيز حضور الدولة، وتحسين الخدمات، ودعم مسار الإصلاحات الشاملة، وبما يضمن رفع كفاءة التحصيل والإنفاق، وتحسين الخدمات، وتوفير بيئة مستقرة لنشاط الحكومة والبنك المركزي، وتعزيز ثقة ودعم المجتمع الدولي لجهود الدولة في الوفاء بالتزاماتها الحتمية.

مجلس النواب اليمني يعقد أول اجتماع افتراضي له بعد تعذر انعقاده لسنوات ويؤكد أن استعادة فاعلية مؤسسات الدولة وتوحيد القرار لا يتأتى إلا بقيام جميع مؤسسات الدولة بواجباتها الدستورية والقانونية.

خلال لقاءها مع محافظ البنك المركزي؛ السفيرة البريطانية لدى اليمن تحث البنك المركزي اليمني على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الأساسية لضمان الصمود والنمو المستدام وذلك بعد تحقيق استقرار نسبي لسعر الريال اليمني.

البنك المركزي اليمني في عدن، يحذر المواطنين والجهات من المشاركة في أي إجراءات أو ممارسات غير شرعية تتعلق بالتصرف في العقارات والمنقولات المملوكة للبنوك، وذلك بعد إعلان محكمة «الجزائية الابتدائية» بصنعاء والخاضعة لسيطرة لجماعة الحوثي عن عرض أرض مملوكة لبنك التضامن للبيع في مزاد علني.

ثانياً: المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

مصادر إعلامية في عدن تقول إن ميناء عدن شهد احتجاجات وإضرابًا عامًا شارك فيه عشرات السائقين العاملين في نقل البضائع، تعبيرًا عن رفضهم للجبايات غير القانونية التي تُفرض على الشاحنات أثناء مرورها في طريق الضالع - إب. وأوضح السائقون أن هذه الجبايات أثقلت كاهلهم وزادت من معاناتهم اليومية، إذ تتجاوز المبالغ المطلوبة 200 ألف ريال عن كل شاحنة، وهو مبلغ يفوق قدرة معظمهم على الدفع. وأشار المحتجون إلى أن استمرار هذه الممارسات يهدد بانهيار قطاع النقل التجاري في البلاد، مطالبين الجهات المختصة بالتدخل العاجل لإيقاف تلك الجبايات وإزالة النقاط المستحدثة التي تفرضها.

في فيديو متداول في مواقع التواصل؛ عدد من رجال الأعمال في صنعاء يشكون من فرض جماعة الحوثي رسوم وجبايات "تعسفية» ضد القطاع الخاص، ويكشفون عن إغلاق 52 مصنعاً للمياه منذ عام 2020، في صنعاء نتيجة فرض رسوم باهظة وتناقض في قرارات الجهات الحكومية الحوثية مثل، وزارة الصناعة، والمواصفات، والمالية.

مصادر محلية في صنعاء تقول إن فرع بنك قطر الوطني اليمن (QNB) وفرع مصرف الرافدين (Rafidain Bank) في اليمن، اختارا التصفية الاختيارية لفرعيهما في صنعاء ويعملان على إنهاء عملياتهما المالية والمصرفية بشكل كامل.

منفذ شحن البري يشهد إضرابًا شاملًا نفذه التجار والمخلّصون احتجاجًا على رفع الضرائب بنسبة 100٪، إضافةً إلى عدم توريد الإيرادات إلى البنك المركزي في عدن. وأدى هذا الإضراب إلى توقف شبه تام للحركة التجارية عبر المنفذ، ما تسبب في تعطيل تدفق البضائع والسلع القادمة إلى اليمن، الأمر الذي ينذر بأزمة تموينية تهدد استقرار الأسواق المحلية. وطالب المحتجون السلطات المختصة بالتراجع عن قرار رفع الضرائب وضمان توريد الإيرادات مباشرة إلى البنك المركزي بعدن، مؤكدين أن استمرار الوضع الحالي يضر بالقطاع التجاري ويضاعف تكاليف الاستيراد. من جهتها، نفت إدارة جمرك شحن البري توقف الحركة التجارية بشكل كامل، موضحةً أن ما يحدث هو تباطؤ في حركة التبادل التجاري في مختلف المنافذ البرية والبحرية، مرجعةً ذلك إلى تأخر التجار في تقديم المصارفة عبر لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد.

محافظ حضرموت، يناقش مع رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت، عمر باجرش، الأوضاع التموينية والاقتصادية العامة في المحافظة، وسبل تعزيز الشراكة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص، لدعم حركة الاستثمار والتجارة والصناعة.

الغرفة التجارية الصناعية بصنعاء تشارك في اجتماع موسع لمناقشة الخطة التفصيلية للحملة الترويجية للمنتج الوطني، التي سيطلقها الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية بالشراكة مع الغرف التجارية في المحافظات تحت شعار «الاكتفاء يبدأ من منتجاتنا».

قوات عسكرية تابعة لمجلس القيادة الرئاسي تنصب نقطة جبايات جديدة على طريق (المخا ـ عدن/ الساحلي)، وتفرض جبايات قدرها «3 ألف» على الشاحنات الصغيرة و« 6 ألف» على الشاحنات الكبيرة تحت مسمى رسوم نقل.

الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن يوقع مذكرة تفاهم مع غرفة التجارة والصناعة الإندونيسية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وتوسيع مجالات التعاون الثنائي، ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تعزيز التبادل التجاري وتسهيل حركة السلع والخدمات، وفتح آفاق استثمارية جديدة بين اليمن وإندونيسيا، وذلك على هامش فعاليات المعرض التجاري الإندونيسي في نسخته الأربعين، المنعقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا.

الغرفة التجارية الصناعية في محافظة تعز تعلن عقد اجتماعاً موسعاً مع تجار الذهب لاختيار 3 تجار ذهب ليتولوا تصدير واستيراد الذهب شريطة أن تكون تجارة الذهب هي النشاط الرئيسي الوحيد لهم ومن المشتغلين لمدة طويلة في تجارة الذهب.

شركة المحسن إخوان للتجارة والمقاولات العامة التابعة للقيادي الحوثي علي الهادي المعين رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بصنعاء تخطر في مذكرة بعثتها إلى القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار التابع لجماعة الحوثي بنفاد مخزون مطاحن الشركة من القمح وتطالبه بسرعة إدخال شحنة قمح حتى لا تتوقف مطاحن الشركة عن العمل مما قد يسبب أزمة في توفر القمح في السوق، والوزارة تقول إن عملية استيراد القمح تخضع لآلية منظمة تضمن العدالة بين المستوردين وفق جدول زمني محدد وأن السلع الأساسية متوفرة ومستقرة لعدة أشهر قادمة.

ثالثاً: أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

صندوق النقد الدولي يتوقع أن يشهد الاقتصاد اليمني تعافيًا تدريجيًا خلال السنوات المقبلة، مع تحسن نسبي على المدى المتوسط. وذكر الصندوق أن معدل النمو الاقتصادي قد يرتفع من 0,5 ٪ في عام 2026 إلى نحو 2,5 ٪ بحلول عام 2030، بالتوازي مع استمرار تراجع معدلات التضخم. وأكد الصندوق أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في اليمن يتطلب مزيدًا من الدعم الخارجي، مشددًا على أهمية المساندة الدولية في تمويل الإصلاحات وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد. كما رحّب بالإجراءات الاقتصادية الأخيرة التي اتخذتها الحكومة اليمنية في عدن، معتبرًا إياها خطوة إيجابية نحو تحسين الأداء المالي والاقتصادي للبلاد.

مؤسسة التمويل الدولية تقول إن محفظتها الاستثمارية الحالية في اليمن تبلغ 15,9 مليون دولار، متركزة في قطاعي الأغذية والصحة، مع استعداد المؤسسة لتوسيع استثماراتها لتشمل قطاعات واعدة تسهم في خلق فرص عمل ودعم التعافي الاقتصادي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) يعلن تقديم خدمات صحة الأمومة لنحو 900 ألف امرأة في اليمن منذ مطلع العام الجاري. وأوضح أن هذه الخدمات شملت الولادة الآمنة وتوفير الأدوية لأكثر من 882,491 امرأة منذ يناير 2025.

صندوق الكويت للتنمية يعلن عن توقيع مذكرة تفاهم واتفاقيتي منحة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بقيمة إجمالية تبلغ 4 ملايين دولار، وذلك لدعم الصناديق الإنسانية في اليمن والسودان.

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدن يعلن عن فتح تقديم العطاءات لبناء رصيف بحري جديد في موقع الإنزال بحوض السفن - ميناء عدن.

اللجنة النقابية بالحقل والترمنال قطاع 4 التابع للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية تعلن رفع الإضراب لاستئناف تموين محطة بترومسيلة في عدن بالنفط الخام، بعد تعهد الشركة بصرف راتب شهر سبتمبر 2025 للموظفين في القطاع بحسب بيان اللجنة النقابية.

المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، يقول إن عدد موظفي الأمم المتحدة المحتجزين لدى جماعة الحوثي في اليمن ارتفع إلى ما لا يقل عن 59 شخصاً، بعد اعتقال خمسة موظفين إضافيين خلال الأيام الأخيرة. وذكر أن بعض الموظفين محتجزين منذ سنوات وأن جماعة الحوثي اقتحموا خلال الأيام الماضية عدة مكاتب تابعة للأمم المتحدة في صنعاء، وصادروا معدات تقنية واتصالات وأصولًا أخرى.

قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي باقتحام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في صنعاء، وصادروا عدد من معدات المكتب واحتجزوا ثلاثة من حراس المقر لساعات ثم أفرجت عنهم لاحقاً، كما قاموا باقتحام مقر منظمة اوكسفام في صنعاء.

تحليل المشهد الاقتصادي

تجاوزت السلطة الشرعية حالة التباين الشديد في النظر للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، حيث أقرت على المستوى النظري خطة الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن توحيد الإيرادات إلى البنك المركزي ورفع سعر الدولار الجمركي وتوحيد أسعار المشتقات النفطية. وهي الخطة التي كانت تواجه ممانعة من قبل بعض الأطراف في السلطة الشرعية، بل مماطلة رئيس الوزراء ذاته في أوقات معينة!

وسواء كانت السلطة الشرعية مجبرة على اتخاذ تلك الخطوة نظرا لشحة الموارد التي تعانيها الحكومة أو أتت استجابة لضغوط الخارج لاسيما بعد أن تلكأت كثير من الدول عن مساعدتها باستثناء المنحة السعودية، إلا أنه لا توجد مؤشرات إيجابية على تنفيذ الخطة باستثناء ما يتعلق برفع سعر الدولار الجمركي باعتباره الإجراء السهل.
إقرار الخطة من قبل مجلس القيادة الرئاسي وتكليف الحكومة بالتنفيذ، مثل خطوة مهمة لإسناد الحكومة في ظل تنازع الصلاحيات بين مكونات الشرعية لكنه في ذات الوقت حملها عبء كبير في ظل هشاشة مؤسساتها وضعف نفوذها حيث تواجه صعوبات كبيرة في إجبار بعض المحافظات والمؤسسات التي تحتمى بذوي النفوذ من توريد الإيرادات إلى البنك المركزي اليمني.

يتطلب الأمر أن يمتلك رئيس الحكومة سالم بن بريك أدوات فاعلة للقيام بمهمة تكاد تكون مستحيلة في توحيد كافة الإيرادات، وهو أمر غير قابل للتأجيل لاسيما وأن الحكومة عاجزة عن تسليم المرتبات بانتظام، وترفض إدارة البنك المركزي اليمني في عدن منحها مبالغ مالية من مصادر تضخمية.

ركزت خطة الإصلاحات الاقتصادية على جانب واحد فقط يتمثل في معالجة مشكلة الحكومة في الإيرادات لكنها اغفلت كثير من متطلبات الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في ترشيد النفقات وتجفيف منابع الفساد، كما انها لم تتضمن تطوير الإيرادات المهدرة في قطاعات مهمة منها قطاع الاتصالات والانترنت، والنفط، وضرائب كبار المكلفين، وضرائب القطاع العقاري وغيرها من القطاعات الحيوية.

في المقابل تعاني مناطق سيطرة جماعة الحوثي من تفاقم الأزمة الاقتصادية جراء شحة في الموارد الاقتصادية عقب العقوبات الأمريكية، وتدمير ميناء الحديدة والصليف وعدد من المؤسسات الإيرادية، والخطوات التي اتخذتها الحكومة الشرعية في عدن، ناهيك عن حالة الشلل التي تعانيها المؤسسات باستهداف حكومة جماعة الحوثي إثر غارة إسرائيلية في وقت سابق.

وتستمر الأوضاع الاقتصادية في تلك المناطق بالتردي حيث تراجع حجم المخزون من الحبوب وبعض السلع الأساسية الأخرى، كما أدى الانكماش الاقتصادي وتراجع مداخيل المواطنين إلى نزوح الآلاف من رجال الأعمال من تلك المناطق سواء إلى مناطق سيطرة الحكومة الشرعية أو نقل أموالهم إلى المملكة العربية السعودية.

ورغم حالة التباطوء في الإجراءات المهددة إلى جماعة الحوثي بإغلاق منافذ التهريب سواء ما يتعلق بالمشتقات النفطية أو الغاز المنزلي او تهريب السلاح وغيرها من الممنوعات، إلا أن موارد الجماعة تأثرت بصورة كبيرة اقتصاديا وهو ما دفعها مؤخراً لفرض عقوبات على عدد من الشركات الأمريكية كواحدة من أدوات الضغط التي استخدمتها الجماعة. ومن غير الواضح ما إذا كانت ستلجأ مجددا إلى استهداف السفن الأمريكية تحت هذه الذرائع في المرحلة المقبلة.

وتعاني المؤسسات الحكومية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي حالة من الاختلالات الكبيرة جراء الضربة التي تعرضت لها الحكومة بغارة إسرائيلية، حيث تحاول المؤسسات القيام ببعض الأنشطة كتسيير أعمال، لكن حجم الخسائر التي تكبدتها أكبر من أن تخفيها الجماعة.

ويخلق استقرار سعر العملة في مناطق سيطرة الحكومة أو مناطق الحوثيين نوع من الاطمئنان لدى المجتمع، إلا أن انعكاسات ذلك ليست واضحة بنسبة كبيرة على تحسن أسعار السلع والخدمات إذ ما تزال حالة عدم اليقين هي السائدة.
وتبقى الأوضاع الإنسانية الصعبة مستمرة جراء تلك التداعيات لاسيما مع تراجع حجم المساعدات الإنسانية إلى اليمن بصورة تدريجية.

متوسط أسعار صرف العملات

مقـــابل الريال اليمني

1 – 31أكتوبر 2025م

العمـلـــة	شراء	بيع
عـــــــــــــــــــــــــــدن		
دولار أمريكي	1618	1628
ريال سعودي	425	427
صنعـــــــــــــــــــــــــــاء		
دولار أمريكي	534	535
ريال سعودي	138	139

استشراف للمرحلة المقبلة

مـن المتوقـع أن تواجـه الحكومـة تحديـات كبيـرة في تنفيـذ الشـق المتعلـق بتوحيـد الإيـرادات مـن خطـة الإصلاحـات الاقتصاديـة، حيـث تقـف العديـد مـن القـوى والجهـات النافـذة عائقـا أمـام تسـليم الإيـرادات، الأمـر الـذي قـد يعيـق المضـي في الإصلاحـات إلـى نهايتهـا.

مـن المرجـح ان تمضـي الحكومـة في رفـع سـعر الـدولار الجمركـي، ولكـن القيـام بتلـك الخطـوة دون إغـلاق منافـذ التهريـب سـيؤدي بصـورة حتميـة إلـى تزايـد نشـاط التهريـب وارتفـاع في أسـعار السـلع، وعـدم حصـول الحكومـة على مسـتوى الإيـرادات المتوقعـة مـن هـذه القـرارات.

حالـة الاختنـاق التـي تعيشـها جماعـة الحوثـي اقتصاديـا سـتدفعها إلـى افتعـال معـارك سـواء في الداخـل اليمنـي أو في البحـر الأحمـر والبحـر العربـي، وقـد تلجـأ للبحـث عـن مخـرج في الموافقـة على نقـاش خارطـة الطريـق المطروحـة قبـل أحـداث 7 أكتوبـر في غـزة ومـا تلاهـا مـن تداعيـات.

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركـــز الدراســـات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمـــات المجتمع المدني اليمنيـــة التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار, والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

https://economicmedia.net

اليمن ـ تعز - حي الدحي
٠٠٩٦٧-٤-٢٤٩٣٠٦

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia